

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### الجواب المرموق على سهو الشیخ الصدوق

لقد تکلف الشیخ الصدوق بكل عناء أن یبرر روایات سهو النبي و نومه فقد فسر السهو «بالإسهاء» و النوم «بالإنانة» قائلاً:

«وَلَيْسَ سَهْوُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَسْهَوْنَا لِأَنَّ سَهْوَهُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِنَّمَا أَسْهَاهُ:

1. لِيُعْلَمَ أَنَّهُ بَشَرٌ مَخْلُوقٌ فَلَا يُتَّخِذَ رَبِّا مَعْبُودًا دُونَهُ.

2. وَلِيُعْلَمَ النَّاسُ بِسَهْوِهِ حُكْمُ السَّهْوِ (شرعًا) مَتَى سَهَوْهُ.

وَسَهْوُنَا مِنَ الشَّيْطَانِ وَلَيْسَ لِلشَّيْطَانِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَلْيَهُ صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ «إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّنُهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ»[1] وَعَلَى مَنْ تَبَعَهُ مِنَ الْغَاوِينَ».[2]

ولكن هو الذي بالتحديد قد سها تجاه مسألة الإسهاء - لا النبي - فإنما سُنا حاججه بكل اعتزاز بعدة هجمات متواليات:

- أولاً: لم تتحصّر معرفة أنه «بشر مخلوق» بأن يوّقه الله تعالى في الإسهاء فإن الناس المتعايشين مع النبي قد أبصروا أكله و مشيه ضمن الأسواق و .... حيث قد صرّحت الآية التالية: «وَقَالُوا مَا لَهَا الرَّسُولُ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ»[3] و كذا الآية: «وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ»[4] وبالتالي إن الأمة برؤتها - آنذاك - قد ترسّخت ببالهم أنه «بشر مخلوق» فلا يحقّ لنا أن نعتقد بالإسهاء حتى نُسجّل به مخلوقية النبي صلوات عليه و آله بل یعدّ نقصاً و نقضاً لعصمته تماماً - وفقاً للدلائل المُجوهرة ضمن الجواهر -.

- ثانياً: إن إبلاغ الحكم الشرعي لا يتحدّد بإسهاء النبي إذ بُوسع المولى أن یُضيئ لنا أحكام السهو و أبعاده عبر التبيان والإيضاح من دون أن یتورّط الشارع في هذه الزلات النكراء بحق نبیه صلوات الله عليه و آله.

- ثالثاً: أساساً إن هذه الروايات الواهيات لا تنسجم لا مع السهو و لا الإسهاء و لا النوم و الإنانة إطلاقاً إذ قد استفاضت روایات متکاثرة بأن روح القدس سیدعمهم تماماً فلا يدعهم یسھون.[5]

- رابعاً: إن الدليل العقلي الذي قد برهن لنا عصمتهم لا يخضع للتخصيص نهائياً حتّى بمورد واحد - في نوم النبي - إذ قد استبان بل قد تسالم الأعلام بأن الأدلة العقلية لا تستقبل الاستثناء، فلو افترضنا - جدلاً - استثناء واحداً لأنها رأت أركان العصمة بأسرها إذ نقىض الموجبة الكلية هي السالبة الجزئية.

- خامساً: فلننتبه بأن تلك الروايات الموهومات لا تُقاوم توادر روايات الفضائل و العصمة إذ قد استيقنا بها تماماً من دون أن تُخداش أو تَتَزَلَّ، ففي هذه الحلة قد صرَّح الإمام الرضا عليه السلام ضمن رواية مفصلة قائلاً: «فَهُوَ مَعْصُومٌ مُؤْيَدٌ مُوَفَّقٌ مُسَدَّدٌ قَدْ أَمِنَ مِنَ الْخَطَايَا وَالْزَلَلِ وَالْعِثَارِ يَخْصُّهُ اللَّهُ بِذِلِّكَ لِيَكُونَ حُجَّتَهُ عَلَى عِبَادِهِ وَشَاهِدَهُ عَلَى حَلْقِهِ»[6]

- سادساً: وأخيراً، إن انتساب الإسهاء إلى ساحة المعصوم سيصطدم الإرادة التكوينية و العقلية ضمن آية التطهير فإنه تعالى قد نصَّ على إرادة إذهاب الرجس، فكيف أراد تعالى إسهاء المعصوم الذي يُعد رجساً و عيباً و قبحاً و شيئاً بحقه؟[7] فلو تسلمنا «الإرادة التكوينية للإسهاء» حسب زعم الشیخ الصدوق -رحمه الله- لعارضت «الإرادة التكوينية للتطهير» و من المبرم - لدى تضارب الإرادتين أن صراحة الآية الكريمة ستتفوّق على تلك الروايات - رغم تكررها- غير أنه يستحيل أساساً تعارض إرادتين تقوينيتين.

تساؤل: هل يُسمح لنا أن نُخصِّص الإرادة التكوينية للتطهير بواسطة تلك الروايات -إرادة الإسهاء-. بحيث نستنتاج بأنَّه تعالى قد شاء تطهيرهم عن الأرجاس و العيوب إلا في إسهاء المعصوم و إينامه -صوناً لمقالة الشیخ الصدوق-؟

الإجابة الصارمة:

1. أولاً: ليست نسبة الدليلين من نَمَط العموم و الخصوص المطلق أبداً بل يُعدان متكافئين في التصادم.

2. ثانياً: إن الإرادة التكوينية العقلية لا تخضع للتخصيص و الاستثناء بتاتاً - وذلك وفقاً للبرهان السالف في «رابعاً»-[8].

في التالي و ببركة هذه الأوجبة الصائبة قد انهارت عقيدة الشیخ الصدوق و انطلقت تبريرات صاحب الجواهر و الشیخ الأعظم تماماً.[9]

تحشيد الروايات لإمحاق السهو و الإسهاء

لقد حشدَ الشیخ الكلینی بواباتِ حول «الاضطرار إلى الحجّة» و... بحيث تُدلّل بكلّ وضوح انعدام السهو و الإسهاء تجاه المعصوم، و إلا للغت الحجية المطلقة في حُقُمِ بالكامل، فاستعرضها قائلاً:

1. «بابُ الحجَّةِ»: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَازَانَ عَنْ صَفَوانَ بْنَ يَحْيَى عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ اللَّهَ أَجَلُ وَأَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُعْرَفَ بِخَلْقِهِ بِلِ الْخَلْقُ يُعْرَفُونَ بِاللَّهِ قَالَ صَدَقْتَ.

قُلْتُ: إِنَّ مَنْ عَرَفَ أَنَّ لَهُ رَبَّا فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ لِذَلِكَ الرَّبِّ رِضَا وَ سَخَطاً وَ أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ رِضَاهُ وَ سَخْطُهُ إِلَّا بِوَحْيٍ أَوْ رَسُولٍ فَمَنْ لَمْ يَأْتِهِ الْوَحْيُ فَقَدْ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَطْلُبَ الرَّسُولَ فَإِذَا لَقِيْهُمْ عَرَفَ أَنَّهُمُ الْحُجَّةُ وَ أَنَّ لَهُمُ الطَّاعَةَ الْمُفْتَرَضَةَ.

وَ قُلْتُ لِلنَّاسِ (أهْلِ الْعَامَةِ) تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ هُوَ الْحُجَّةُ مِنَ اللَّهِ عَلَى حَلْقِهِ قَالُوا بَلَى، قُلْتُ: فَهِينَ مَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ كَانَ الْحُجَّةُ عَلَى حَلْقِهِ فَقَالُوا الْقُرْآنُ فَنَظَرْتُ فِي الْقُرْآنِ فَإِنَّا هُوَ يُخَاصِّمُ (ويُسْتَدِلُّ) بِهِ الْمُرْجِحِي [10] وَ الْقَدْرِيُّ وَ الْتَّرْتِيْقِيُّ الَّذِي لَا يُؤْمِنُ بِهِ حَتَّى يَعْلَمَ الرِّجَالُ بِخُصُوصِهِ فَعَرَفْتُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَكُونُ حُجَّةً إِلَّا بِقَيْمِ فَمَا قَالَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ كَانَ حَقًّا، فَقُلْتُ لَهُمْ مِنْ قَيْمِ الْقُرْآنِ؟ [11] فَقَالُوا إِنْ مَسْعُودَ قَدْ كَانَ يَعْلَمُ وَ عُمْرُ يَعْلَمُ وَ حَذِيقَةُ يَعْلَمُ قُلْتُ كُلُّهُ كَلُّهُ قَالُوا لَهُ فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا يُقَالُ إِنَّهُ يَعْرَفُ ذَلِكَ كُلُّهُ إِلَّا عَلَيْا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ بَيْنَ الْقَوْمَ فَقَالَ هَذَا لَا أَدْرِي وَ قَالَ هَذَا لَا أَدْرِي وَ قَالَ هَذَا أَنَّا أَدْرِي فَأَشْهَدُ أَنَّ عَلَيْا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ قَيْمَ الْقُرْآنِ وَ كَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً وَ كَانَ الْحُجَّةُ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَنَّ مَا قَالَ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ حَقٌّ فَقَالَ رَحِمَكَ اللَّهُ». [12]

فإن تسمية الباب «بالاضطرار إلى الحجّة» ينصل على اضطرارنا إلى المعصوم الحجّة فإن القرآن الكريم بمفرده سيُوافق بعض المذاهب الزائفه أيضاً ولها قد توجّب ملاحظة قيم معصوم عن العيوب والنقصان كي لا نتزلّق في الأغلاط والبرakan، فنظراً لذلك لا نتعقل صدور السهو و لا إصدار الإسهاء أبداً إذ لا ينسجمان مع الحجّة المطلقة ذات العصمة التامة.

2. «بَابُ أَنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلَّهِ عَلَىٰ خَلْقِهِ إِلَّا يَلِمَّامٌ: مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَىٰ الْعَطَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيسَىٰ عَنْ إِنِّي أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ دَاؤَدَ الرَّقِّيِّ عَنْ الْعَبْدِ الصَّالِحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلَّهِ عَلَىٰ خَلْقِهِ إِلَّا يَلِمَّامٌ حَتَّىٰ يُعْرَفُ». [13]

3. «بَابٌ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ شُهَدَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ عَلَىٰ خَلْقِهِ: الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّىٰ بْنِ عَلَىٰ الْوَشَاءِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذِينَةَ عَنْ بُرَيْدِ الْعَجْلِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «وَ كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَ سَطَا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ» [14] قَالَ نَحْنُ أَمْمَةُ الْوُسْطَىٰ وَ نَحْنُ شُهَدَاءُ اللَّهِ عَلَىٰ خَلْقِهِ وَ حُجَّجُهُ فِي أَرْضِهِ قُلْتُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «مَلَّةٌ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ» قَالَ إِيَّاَنَا عَنِّي خَاصَّةً: «هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلِهِ» فِي الْكُتُبِ الَّتِي مَضَتْ وَ فِي هَذَا الْقُرْآنِ: «لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ» [15] فَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الشَّهِيدِ عَلَيْنَا بِمَا بَلَّغَنَا عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ نَحْنُ الشُّهَدَاءُ عَلَى النَّاسِ فَمَنْ صَدَقَ صَدَقَنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ مَنْ كَذَبَ كَذَبَنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [16]

وقد قررنا أسلوب الاستدلال بها ضمن الرواية الأولى - فلاحظها -

[1] يَبْدُو أَنَّ الْآيَةَ لَا تُلْائِمُ مَحْطَ حَوَارِنَا - السُّهُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ - لَأَنَّهَا تَحْدَثُ حَوْلَ الْفَسَاقِ أَوَ الْكُفَّارِ الَّذِينَ يَتَوَلَُّهُ بَيْنَمَا الصَّالِحَاءِ وَ الْمُؤْمِنُونَ وَ أَقْرَانُهُمْ كَثِيرًا مَا تَعْرُضُهُمُ الشَّكُوكُ وَ السُّهُوُ وَ الْغَفَلَاتُ وَ الْوُسُوسَاتُ ضَمِّنَ الْصَّلَاةِ فِي حِينِ أَنَّهُمْ لَمْ يَتَخَذُوا الشَّيْطَانَ وَ لِيَّا وَ سُلْطَانًا، فَكَانَ مِنَ الْأَجْدَرِ أَلَا يَسْتَشْهِدَ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

[2] ابن بابويه محمد بن علي. من لا يحضره الفقيه. Vol. 1. ص360 جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة الشر الإسلامى.

[3] سورة الفرقان الآية 7.

[4] نفس السورة الآية 20.

[5] و ذلك وفقاً لخبر مفضل ابن عمر المروي في بصائر الدرجات في الموضع المشار اليه مسبقاً - الحديث ٣ قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام سأله عن علم الإمام بما في أقطار الأرض وهو في بيته مرخى عليه ستره، فقال: يا مفضل ان الله تبارك و تعالى جعل للنبي (ص) خمسة أرواح: روح الحياة فيه دب و درج، و روح القوة فيه نهض و جاهد و روح الشهوة فيه أكل و شرب و أتى النساء من الحال، و روح الإيمان فيه أمر و عدل، و روح القدس فيه حمل النبوة، فإذا قبض النبي (ص) انتقل روح القدس فصار في الإمام عليه السلام، و روح القدس لا ينام و لا يغفل و لا يلهمو و لا يسهو، والأربعة الأرواح تنام و تلهمو و تغفل و تسهو، و روح القدس ثابت يرى به ما في شرق الأرض و غربها و بريها و بحرها، قلت: جعلت فداك يتناول الإمام عليه السلام ما بيغداد بيده؟ قال: نعم و ما دون العرش».

[6] كليني محمد بن يعقوب. الكافي (اسلاميه). 1. Vol. 202 تهران - ايران: دار الكتب الإسلامية.

[7] وقد تجاهر الشیخ الأعظم مسبقاً بهذه النقطة المتميزة أيضاً قائلاً: «وكون نفس السهو نقصاً (ذاتاً) دون نفس النوم (كما اعتقد الشیخ المفید، ولكنّه) لا ينافي كون هذا الفرد (الخاص) من النوم (التارک للصلة) أدنى (و أشنع) في حق النبي فحسب) لكتشه عن تقصير صاحبه ولو في المقدمات (و هذا مرفوض في حق المعصوم بتاً»

[8] ثم هنا قد علق الأستاذ الميجيل شارحاً معنى الإرادة التكوينية للتّطهير ناقلاً عن والده المرحوم شبهة قائلة: «لا فضيلة للإرادة التكوينية بالتطهير للمعصوم إذ لو انصبّت هذه الإرادة الخارقة على شخص لسلبت منه اختيار المعصية والتّخلف وبالتالي سيُجبَ المعصوم على الطّاعة والامتثال دوماً وإنما الفضيلة والشرف في اكتساب العصمة وجود الاختيار لمغافرة المعصية. وقد أجابه الوالد المحقق الأستاذ: بأنّ متعلق الإرادة التكوينية متفاوتة:

1. فأحياناً يريد تعالى انعدام قدرته على الذنب والإثم، فحينئذ ستنهدهم الفضيلة وسيتجه الإستشكال.
  2. بينما الإرادة التكوينية الإلهية قد تعلقت بنفس التطهير وإعدام الرجس مع انحفاظ قدرتهم على المعصية -فهنا ستتجلى الفضيلة- فإنهم عليهم السلام يُطِيقُون التمرد والتَّخَلُّف بكل سهولة ولكن حيث يُبصِرون واقعية قيائِح الأفعال وقذارتها بنحو متكامل، وبالتالي قد تجنبوها باختيارهم الذاتي، فنحن أيضاً لم نفكِر أبداً بالخروج عرياناً أو باقتحام النار فكذلك المعصوم، وبالتالي سُتُّعد هذه فضيلة سامية للغاية.
- [9] وبالختام أود أيضاً أن أجيب بإجابة رائعة تالية: وهي أنا لو فتحنا بوابة «جواز الإسهاء» بحق المعصوم أتفتحت للأعداء - كالبكرية و.... مختلف أبواب التوجيه والتبرير حيث سيستغلون فرضاً وافرة لتنقيص النبي وإعانته لدى بقية الواقع والأحداث كما تظافرت رواياتهم المزيفة ضمن صاحبِهم المُعترفة.
- [10] المرجئة فرقة من فرق الإسلام يعتقدون أنه لا يضر مع الإيمان معصية ولا ينفع مع الكفر طاعة سموا مرجهة لأنهم يرجئون العمل عن النية أي يؤخرونه في الرتبة عنها وعن الاعتقاد وقد تطلق المرجئة على من آخر أمير المؤمنين عليا (عليه السلام) عن مرتبته والقدر قد يطلق على الجبرى وعلى التفويضى. والزنديق هو النافى للصانع أو التلوى.
- [11] في الفائق «قيم القوم من يقوم بسياسة أمورهم» والمراد هنا من يقوم بأمر القرآن ويعرف ظاهره وباطنه ومجمله ومؤلفه ومحكمه ومتشابهه وناسخه ومسوخه بوحى الهى أو بالهام رباني او بتعليم نبوى.
- [12] كليني محمد بن يعقوب. الكافي (اسلامي). Vol. 1. ص168 تهران - ايران: دار الكتب الإسلامية.
- [13] نفس الينبوع ص177.
- [14] البقرة: ١٣٨.
- [15] الحج: ٧٩-٧٨ و في المصحف «شَهِيداً عَلَيْكُمْ».
- [16] كليني محمد بن يعقوب. الكافي (اسلامي). Vol. 1. ص189 تهران - ايران: دار الكتب الإسلامية.